الدعوة إلى إنشاء أكاديمية عليا للبترول

□ بغداد/ وكالات

كشف وزير النفط الأسبق إبراهيم بحر العلوم عن وجود مشكلة تواجهها وزارة النفط بشأن إدارة ملفات عقود النفط، داعيا إلى إنشاء أكاديمية عليا للبترول في العراق.

وقال بحر العلوم (للوكالة الاخبارية للابناء): ان وزارة النفط تواجه مشكلة كبيرة في إدارة شؤون الملفات حول عقود النفط وذلك لعدم وجود كادر يملك الخبرة، داعيا الى مطالبة الوزارة الشركات الاستخراجية والنفطية بتدريب الكوادر في المجالات التعاقدية من اجل السيطرة على الكلف وتخفيضها.

وأشار إلى أن هناك عقوداً نفطية شملت تدريب العراقيين ولكنها تحتاج إلى برنامج أوسع لتشمل الدرجات العليا بحيث يتمكن من تخصص مجالات تحتاجها الوزارة.

ودعا بحر العلوم إلى انشاء اكاديمية عليا للبترول في العراق تكون مختلطة من القطاع العام والخاص وتكون قادرة على تنفيذ ثلاثة مهام في آن واحد، الأولى الاستفادة من خرجين الكليات العراقية لتهيئتهم للعمل مع الشركات في العراق وثانيا تهيئة المهارات العالية من القطاعات من خلال توفير الآليات المناسبة لهذا التطوير، ثالثا أن تكون هذه الأكاديمية العليا قادرة على إيجاد الأفكار الجديدة إلى الحكومة.

ولفت بحر العلوم الى أن كادر وزارة النفط بحاجة الى تطوير لاستقبال الشركات الأجنبية وخاصة المشرفين على مرحلة التقاعد بسبب أعمارهم التي تجاوزت٦٣ ولا يوجد بديل عنهم.

وذكر أن القطاع النفطي يحتوي على أكثر من ١٠٠ ألف كادر منوع والنسبة الأكبر منه من خريج معاهد النفط.

نسب انجاز عالية لمشاريع استثمارية في المثنى

مسؤول يطالب بتخصيصات مالية إضافية إلى كربلاء تتناسب ومكانتها الدينية والسياحية

□ بغداد – كربلاء/ وكالات

طالب النائب والناطق باسم الحكومة علي الدباغ أعضاء مجلس النواب عن محافظة كربلاء بالتحرك الجدي ومطالبة الحكومة المركزية على تخصيص موازنة مالية إضافية لمدينة كربلاء كون هذه الخدمات التي تعطى لهذه المدينة الآن لا تكفي الموارد والتخصيصات المخصصة لها، داعيا الى فتح شراكات مع شركات استثمارية أجنبية للاستفادة من خدماتها وخبراتها .

وقال الدباغ أثناء حضوره المؤتمر التأسيسي لمجموعة الريادة الدولية في كربلاء بحسب (موقع نون الاخباري): إن هذه المدينة بالذات يمكن أن تكون نفطا إضافيا للعراق وإنها بحاجة إلى رعاية وان يحسب لها حسابا في التخصيصات وهذا لا يأتي إلا بتحرك الإخوان أعضاء مجلس النواب في المحافظة الذين هم الأساس، وان يطالبوا حكومة بغداد بان هذه المدينة تشكل واحدا من عصب الاقتصاد للعراق، وعصبا للاقتصاد الوطني وبالتالي فحجم الزائرين الوافدين إلى المدينة يجب أن يعطى خدمات خاصة، هذه الخدمات التي تعطى الآن لا تكفي الموارد والتخصيصات المخصصة للمدينة والتي تتعامل على عدد سكانها فقط.

وأضاف: من اجل أن نقوم بخدمة الزائرين نحتاج أن تكون تخصيصات كربلاء المخصصة لها تخصيصات مميزة، فبعد تشكيل الحكومة يجب أن يكون هنالك توجه لأعضاء مجالس المحافظات. نحو هذا الشيء، مبينا أنه مهما تكن التخصيصات الحكومية فأنها لا تقوم مقام أن نتجه نحو القطاع الخاص، لأن القطاع الخاص والاستثمارات الخاصة هي التي تنمي المدينة، وهذه المدينة متميزة لان الزائرين والخدمات المقدمة لهم من فنادق ومطاعم ووسائل راحة تشكل مهمة القطاع الخاص، موضحا أن الحكومة بالتأكيد مهتمة لدعم القطاع الخاص والاستثمارات الخاصة وفي مقدمتها الاستثمارات العراقية والخبرة من الاستثمارات الأجنبية التي تجلب لنا الخبرة والاستثمارات المالية.

وتابع الدباغ يجب أن ننشئ شراكات مع شركات لها خبرات، كي نأتي بخبراتها لهذه المدينة التي تستحق أن تكون كمكة المكرمة لان مكة سيدة بقاع الأرض وهذه المدينة بعدد زوراها وعدد مرتادياها يمكن ان تشكل بذات أهمية مكة من حيث عدد الزائرين.

ودعا الدباغ كافة التجار إلى نشوء علاقات شراكة والقطاع الخاص هو من يقوم بهذه الريادة وشركة الريادة قامت بهذا المؤتمر لجذب المستثمر إلى كربلاء، وأيضا يجب على مدينة كربلاء أن تنظم مؤتمرا استثماريا عالميا تدعو فيه المستثمرين المهتمين كافة بقطاع السياحة، لان السياحة تشكل عصب الاقتصاد في اسبانيا، ويمكن أن تشكل لدينا السياحة الدينية في العتبات المقدسة.، لذلك ادعوا ان تطلق المدينة استثمارات تجارية التي ستنعش المدينة وتحدث فرص عمل هائلة جدا".

وعلى صعيد ذي صلة أعرب السفير الفرنسي في العراق بوريس بوالون عن ثقته بالتشكيلة الجديدة للحكومة العراقية مؤكداً رغبة العمل معها في المجالات كافة.

وقال بوالون بحسب (موقع نون الاخباري) أثناء حضوره المؤتمر التأسيسي لمجموعة الريادة الدولية في المحافظة "إن فرنسا لديها علاقات جيدة ومتينة مع العراق، وليس فقط على مستوى الحكومة المركزية، وإنما مع الحكومات المحلية وخصوصا في كربلاء حيث تربطنا علاقات متينة ومميزة مع الحكومة المحلية في كربلاء.

واضاف أن زيارتنا لكربلاء جاءت لتطوير المصالح الاقتصادية والشراكة بين البلدين، حيث ستكون فرنسا مؤهلا لاحتياجات مدينة كربلاء مشيراً إلى الاتفاق على أربعة مشاريع على الأرض تتعلق بإعادة تأهيل معمل اسمنت كربلاء باستثمار مقداره أكثر من ٢٠٠ مليون دولار على الأرض لصالح سكان كربلاء من خلال الشركة الفرنسية لفارج، و مشروع مطار كربلاء الدولي، ومشروع إنشاء مصفى للنفط من قبل شركة ارستم.

وتابع نحن الآن في مرحلة التنفيذ بالنسبة لمطار كربلاء الدولي وشركة (adi) الفرنسية في مرحلة تنفيذ تصميم هذا المطار وان شاء الله سيتم تسليم مفتاح المطار في أسرع وقت ممكن.

إلى ذلك أكد محافظ المثنى إبراهيم الميالي إن الحكومة المحلية ماضية في دعم العملية الاستثمارية وتقديم التسهيلات الممكنة كافة للشركات الاستثمارية الراغبة بالاستثمار في المحافظة، معربا عن سعادته بتطور مراحل العمل ونسب الانجاز التي وصلت إليها مشاريع الاستثمار في المحافظة.

وقال الميالي خلال زيارته لعدد من المشاريع الاستثمارية في المحافظة: بوشر العمل بمشروع تدوير النفايات في محافظة المثنى بمنطقة الطمر الصحي، على أرض تبلغ مساحتها ٣٠ دونما وبفترة تنفيذ تستمر لمدة ١٣ شهرا، مشيرا إلى أن كلفة المشروع تبلغ ١٥١ مليون دولار أمريكي.

وأضاف: "سيتعامل المشروع الذي باشرت بتنفيذه شركتي ماك أوبتك اليونانية ووادي النيل، بعد انجازه مع أنواع متعددة من النفايات هي تلك الخاصة بالمناطق السكنية والمناطق التجارية ومقرات دوائر الدولة ونفايات المناطق الصناعية فضلا عن النفايات الطبية والصحية".

وتابع : تشكل المحافظة نقطة جذب متميزة ومحط أنظار العشرات من الشركات الاستثمارية سواء المحلية منها والأجنبية التي أبدت رغبتها بالاستثمار في المثنى، ونحن مستعدون لتقديم كل أشكال الدعم الممكنة وتذليل العقبات التي تواجهها ومنها الروتين الإداري في استحصال الموافقات على إقامة المشاريع الاستثمارية.

وأوضح إن المحافظة تفتقر إلى المرافق السياحية الضخمة، وأكد المحافظ على إن الحكومة المحلية قد طرحت أمام المستثمرين الكثير من الفرص الاستثمارية لإقامة مرافق سياحية في المحافظة مثل بناء الفنادق الكبيرة ومدن العاب وساحات الترفيه لحاجة المحافظة الماسة لمثل هكذا مشاريع.

من جانبه قال المهندس الاستشاري إبراهيم عبدالله راضي مدير مشروع مدينة الألعاب في المحافظة: تعد أول مدينة العاب حديثة تقام في المدينة وتبلغ مساحة الأرض التي بنيت عليها ١٦ دونما.

وأضاف: يتضمن المشروع أكثر من ٢٢ لعبة منها ستة العاب كبيرة كالمقص والبندول الدوار والدولاب وسفينة نوح والسقوط الحر وسكة الموت بالإضافة إلى العاب الأعمار المتوسطة والعاب الأطفال، كما يتضمن المشروع قاعة متعددة الأغراض للعروض الفنية والمسرحية ومسرح صيفي وقاعة كبيرة للألعاب الداخلية ومسبح صيفي شبابي بالإضافة إلى مسبح للأطفال".

وتابع : كذلك من المؤمل بناء مطعم متميز عند مدخل المدينة فيه جناح خاص لخدمة الوفود الرسمية وفوق المطعم سيتم إنشاء طابقين من الشقق الفندقية الحديثة وذات الخدمة العالية، فضلا عن الحدائق والمساحات الخضراء التي ستشكل ١٧ ٪ من المساحة الإجمالية للمشروع".

وبين راضي أن اغلب الأبنية ذات طراز معماري متطور وحديث ومن النوع الجاهز (الهندسة المسبقة) مع توفير مساحة تسوق خاصة بكل ما يدخل ضمن المساحة الترفيهية للمواطن".

منوها إلى إن "كلفة المشروع تبلغ أكثر من ١٩ مليون دولار و نسبة انجاز المشروع ٢٠ ٪ ومن المؤمل انجاز الألعاب والافتتاح الأولي بتاريخ ١-٦-٢٠١٠ أما الافتتاح فسيكون في عيد الفطر القادم".

من جهته قال مدير مشروع مركز السماوة الترفيهي المستثمر خالد إبراهيم العزاوي الذي وصلت نسبة الانجاز فيه إلى درجة عالية: إن المشروع عبارة عن بناية تتكون من خمسة طوابق، وهو يهدف إلى خلق أجواء من المتعة والبهجة للأطفال في المحافظة وكذلك احتواء الشباب عبر تجهيزه بعدد من الألعاب الالكترونية وألعاب التصادم بالسيارات ولعبة القطار والصحن الدوار ولعبة المتاهة وعدد من الألعاب الهوائية بقاعات مغلقة ومكيفة

مشيراً إلى انه يحتوي على مجموعة مطاعم بطريقة البوفيه المفتوح وعلى سوبر ماركت متنوع السلع والبضائع الأجنبية وسيشمل على صالة للألعاب ومطاعم للأكلات السريعة وهناك صالة ألعاب متكاملة".

المركزي: معدلات النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٠ ضعيفة جداً

□ بغداد/ وكالات

قال البنك المركزي العراقي إن معدلات النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٠ ضعيفة جدا مقارنة مع السنوات الماضية. وقال مستشار البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح بحسب وكالة كردستان للإنباء (آكانيوز)،إن معدلات النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٠ مخجلة ومتدنية مقارنة مع حجم النمو السكاني في البلاد بسبب السياسات الخاطئة في تحريك النظام الاقتصادي . وأضاف صالح أن العراق خسر سنة اقتصادية مهمة بسبب عدم وضع خطة محكمة للنهوض بالنمو الاقتصادي بما ينسجم مع قدرة موازنة عام ٢٠١٠ النقدية.

وأشار صالح إلى أن "رقم النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٠ لا يستحق الذكر". حسب قوله. "لافتا إلى أن "الأمر يجب ألا يتكرر في السنوات المقبلة إذا أتبعت المؤسسات الحكومة إستراتيجية مالية جيدة". وبين أن "النهوض بالواقع الاقتصادي في العراق سيكون أكثر حرية بعد خروجه من طائلة البند السابع التي ستتيح له الاندماج أكثر بالمجتمع الاقتصادي الدولي".

وكان البنك المركزي قد كشف أمس عن أن موازنة عام ٢٠١١ سترفع النمو الاقتصادي إلى ١٠٪ مما كان عليه.وكان مجلس الوزراء قد قال في بيان له، الأربعاء الماضي، إنه أقر مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠١١ بعجز بلغ ١٢ مليار دولار ستتم تغطيته من المبالغ المدورة من موازنة العام الماضي والاقتراض داخليا وخارجيا، وبين أن الإيرادات المتوقعة تقدر بـ ٦٦,٧ مليار دولار أما النفقات فقد بلغت ٧٨,٧ مليار دولار، أي بعجز قيمته ١٢ مليار دولار. وأعلنت وزارة المالية الشهر الماضي عن الانتهاء من وضع مشروع موازنة العراق لعام ٢٠١١، وتخصص الموازنة الجديدة حصة كبيرة للاستثمار، ولدعم إستراتيجية الحكومة للتنمية التي ستستمر لأربع سنوات مقبلة.

حذف الأصفار والعمل المصرفي

□ د . أحمد ابريهي علي
نائب محافظ البنك المركزي العراقي

الجزء الثاني

لقد تبين أن حذف الأصفار لا يقلل كمية الورق لأن الحذف يطول المقسوم والمقسوم عليه أو البسط والمقام. وان كمية الورق تعتمد على فئة العملة، فلدفع مبلغ مليون دينار تحتاج ٤٠ ورقة من فئة ٢٥ ألف ولدفع المبلغ نفسه بالوحدات الجديدة وهو ١٠٠٠ تتطلب المعاملة ٤٠ ورقة من فئة ٢٥ دينارا جديدا أيضا. بل أن الحذف أصلا سيظهر في الأوراق النقدية لينسحب على المبالغ والأسعار.

وفي حالة التعاقد مع مقاول لانجاز مشروع بمبلغ مليار دينار سيكون هذا المبلغ مليون دينار جديد بحكم القانون. ولا يمكن مساومة المقاول بين مليار دينار قديم و ٩٠٠ ألف دينار جديد، أو يقال له فيما بعد أن الدينار أصبح أقوى، حسب تصريحات الخبراء، وعلى الرغم من أن القانون عين نسبة التبادل وهي دينار جديد في مقابل ١٠٠٠ دينار قديم، ولكن عليك أن تقبل بمبلغ اقل. وفي فترة تزامن العملتين لا يسمح القانون ولا الدوائر المعنية بأن يخير المتعاملون في السوق بين عشرة ملايين من الدنانير القديمة في مقابل مبلغ اقل أو أكثر من ١٠ آلاف من الدنانير الجديدة. هذا تحايل وإذا كان البعض يتصور أن الأسعار يمكن أن تنخفض أو ترتفع في أجواء مفترضة من التلاعب وتخريب الوعي وترويج توقعات لاعقلانية لإحداث هزة شبيهة بما حصل أواخر عام ١٩٩٦ فأنهم واهمون. وإذا كان الناس يتصورون أن الدولة تريد التأثير في الأسعار أو سعر الصرف خفضا أو رفعا في سياق حذف الأصفار، فهذه انطباعات لا أساس لها من الصحة. لا توجد دولة في العالم تلجأ إلى هذا الالتفاف، ومن غير المتوقع أن يعمد مسؤول في الدولة إلى إشاعة وعي زائف عن الحياة الاقتصادية والترويج لأوهام تشيع الاضطراب والبلبلة.

إن حذف الأصفار لا علاقة له بالأسعار ولا بسعر الصرف. كما أن إضافة فئات أكبر للعملة لا يتطلب حذف الأصفار. وابسط العراقيين لا تلتبس عليه الأمور إلى هذا الحد بحيث يقتنع بعدم إمكانية إدخال فئة ٥٠ ألف دينار على السلسلة الحالية إلا بعد حذف الأصفار لتسميتها ٥٠ بدلا من ٥٠ ألف.

وما أثير في هذه الصدد إضافة المسكوكات. لقد حاول البنك المركزي إدخال مسكوكات لفئات دون ٢٥٠ دينارا وقد أعدت بالفعل وبكلفة، طبعا، ولم ينجح في تسويقها واضطر إلى بيعها أخيرا بعد إبطالها. لقد رفض المتعاملون استخدام الورقة من فئة ٥٠ دينار، وكانت أنيقة وطبعتها جيدة، وظهر الرفض والاستغناء عنها قبل وصول الأسعار إلى مستوياتها الحالية. مثلما رفضت المسكوكات من فئات دون ٢٥٠ دينارا. ما يعني أن السوق لا يريد الفئات الصغيرة. ويظهر أن سوق المسكوكات غير مرغوبة بغض النظر عن فئاتها حتى من فئة ٢٥٠ دينارا و ٥٠٠ دينار وأعلى. لقد ألف السوق الورق ومن الصعب إقناعه الآن بالمسكوكات ومن الأفضل الانتظار لحين تبدل الأجواء الاجتماعية وإجراء مسح بالعينة لمعرفة مدى قبول الناس لها دون التورط في تهيئتها بتكاليف، وهي أيضا بملايين الدولارات، إضافة إلى مشكلة الخزن وتداولها بين المتعاملين والمصارف والبنك المركزي، أما القول إن المسكوكات مستخدمة في عملة الدولار واليورو وهي جميلة كما كانت أيام زمان في العملة العراقية فهذا كلام لطيف ولكن الناس، عمليا، لا تريد المسكوكات.

من المناسب الإشارة إلى أن النقود تعني العملة مضافا إليها الودائع في المصارف وأنواع أخرى من المطلوبات في ميزانيات المؤسسات المالية. وان أضيق تعريف للنقود يشمل العملة مضافا إليها الودائع الجارية، والتي تسمى أحيانا الحسابات الجارية، والمقصود بها تلك الأرصدة في المصارف ذات السيولة التامة بمعنى الفورية.

والعملة أي المسكوكات والأوراق النقدية تمثل جزءا من النقود، وفي العراق، هذا الجزء كبير يتجاوز ثلثي النقود وحسب التعريف الضيق لها ولكنه في دول متقدمة ماليا قد ينخفض إلى ١٠٪ أو نحو ذلك.

إن ميل العراقيين للعملة والتعامل بالنقدي Cash والذي يسمى أحيانا نقدا له أسباب تتصل بأساليب الإدارة المصرفية ومنها الاعتماد بالدرجة الاولى على الصكوك في تحريك الحسابات المصرفية، اضافة إلى الطريقة البدائية اليدوية لنقل الصكوك وإجراءات التحقق والمقاصة والتسوية.

وعليك أن تقدر المدة المطلوبة لتسوية صك مسحوب على حساب الزبون في احد مصارف أقضية البصرة لحساب طرف آخر لديه حساب مفتوح في مصرف آخر في قضاء تابع لمحافظة نينوى او ديالى مثلا.

وحتى ان إجراءات سحب مبلغ من حساب الشخص بنفسه لم ننجح في تبسيطها لجعلها مقنعة وجاذبة.

كما ان حرفية تطبيق التعليمات الملزمة بموجب قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الاجرام وغيرها وبروحية اسقاط الفرض، والميكانيكية المبالغ بها، قد تسهم في تحاشي المجتمع الأهلي وربما بعض رجال الإعمال للمصارف. والسؤال كم هو حجم الجهد المطلوب لتطوير العمل المصرفي من اجل إقناع المستثمرين الأجانب لفتح حسابات لدى المصارف العراقية اذ يتطلب الامر بيئة عمل مصرفي مختلفة وتقنيات وأساليب إدارة احدث ومهارات اعلى واستجابة سريعة مع إرادة التغيير في المضامين والجوهر.

ونعود إلى كمية الورق ومن المشروع الاهتمام بتقليصها وقد تكون هذه الرغبة هي ما يفسر تساهل بعض الزملاء مع وهم أن إزالة الأصفار تؤدي تلك المهمة وما كان ينبغي تخصيص مقالة تتناول ابسط المعارف في الصيرفة لولا إقصاء ثقافة الحساب والتمادي في المنطق الكمي في الاقتصاد والصيرفة. وقد اتضح أن الانتقال إلى فئات اكبر هو الحل في سياق الظروف الحالية والتي خلاصتها إن العراق مجتمع نقدي Cash Society بمعنى الميل الدائم لإجراء المعاملات وإبراء الذمم بالعملة الورقية حتى مع الصفقات عالية القيمة. وذلك في مقابل العزوف عن التعامل بالحسابات المصرفية.

ومن المعلوم أن القطاع المصرفي في العراق قاصر جديا عن الاستجابة لمتطلبات النهوض الاقتصادي. وليس من المتوقع تحقيق منجزات ملموسة في هذا المجال قبل أن تولية السلطات اهتماما حقيقيا.

ومن دلالات ذلك الاهتمام تجنب صرف الوعي عن مشكلات بقيت كما هي مطلع عام ٢٠٠٤. فما تزال المصارف الحكومية الكبيرة، الرافدين والرشيد ، لا تستطيع إجراء تحويلات عبر الحدود ولا تزاول صيرفة التجارة الخارجية. كما أن علاقة الموازنة المالية بالمصارف الحكومية يكتنفها الكثير من الغموض والتخلف الزمني للمعلومات. والمصارف الخاصة مثقلة بالمشاكل. يتأخر علم السلطة الرقابية بالمركز المالي للمصرف الحكومي أو الخاص كثيرا. ولم نتمكن، لحد الآن، من إنضاج وثائق متكاملة تلقي الضوء على حجم المخاطر الائتمانية والتشغيلية بما يساعد على التحسب لها. إن السلطات المختصة لم تظهر الاستعداد المطلوب للانتقال بالقطاع المصرفي إلى وضع أفضل. كما لم تسهم المصارف بالتطوير التنظيمي لقطاع الأعمال، ولم تسأل الحكومة كم من التجارة الخارجية التي يزاولها القطاع الخاص تجري باعتمادات أصولية وعن طريق المصارف.

إن مجموع الودائع الخاصة في المصارف في نطاق ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المقدم للقطاع الخاص دون ١٠٪ منه . ومع ذلك تشكل المصارف الخاصة أكثر من ثلثي نشاط سوق العراق للأوراق المالية والحجم المالي للشركات الداخلة فيه، مما يؤكد التخلف المؤسف لقطاع الشركات في العراق إلى جانب القطاع المالي. ولقد اصيب الكثير من الخبراء بالملل واليأس من تكرار الإشارة إلى هذه النواقص القاتلة والتي لم تلق الاستجابة المتوقعة منطقيا. والمستغرب أن كافة الأوساط روجت للاستثمار الأجنبي وبالغت في توقعاتها ولكن لا احد يسأل عن عدد الأجانب، شركات وأشخاصا، ممن لديهم حسابات في المصارف العراقية. وكان الأحرى أن يلتفت المعنيون إلى أن الاستثمار الأجنبي يبدأ بحساب مصرفي. وأيضاً، لقد أهملت الجوانب المصرفية في إدارة الموازنة العامة وبذلك حرم القطاع من فرصة انتباه السلطات العليا إلى أوضاعه والحث على تطويره.

نافذة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	٧٥٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	٧٥٠
ليمون عراقي	٤٠٠٠	فلفل	١٠٠٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	٧٥٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٠٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٠٠٠	باميا	٣٠٠٠
رقي	٥٠٠	نارنج	١٠٠٠
بطيخ	٥٠٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٣,٧٥٠
لحم	١ كغم	١٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٦,٠٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٥٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٥,٠٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٤٧,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٤٢,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	١,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
شاي	١ كغم	٤,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١٧٥٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠